CNFCE

الغرفة الوطنية للنساء
صاحبات المؤسسات

بيـــان:
تحرير ريادة الأعمال النسائية في تونس

بيان محيّن من أجل تنمية اقتصادية واجتماعية
في تونس بعد جائحة «كوفيد 19».

www.cnfce.org

ينخرط هذا العمل في إطار مشروع:
"الطريق إلى الأمام بعد الثورة: العمل اللائق للمرأة في مصر وتونس" وهو مشروع وضعته "منظمة العمل الدولية", وتموّله وزارة الشؤون الخارجية الفنلندية, بدعم تقني من مكتب أنشطة أصحاب العمل في منظمة العمل الدولية.

ويعتمد في قسم كبير منه على التقرير

"التقييم الوطني لتنمية ريادة الأعمال النسائية بتونس" الذي نشرته منظمة العمل الدولية سنة 2016.

غير أن هذا العمل لا يمكن بأي حال اعتباره ممثّلا لموقف رسمي لمنظمة العمل الدولية.

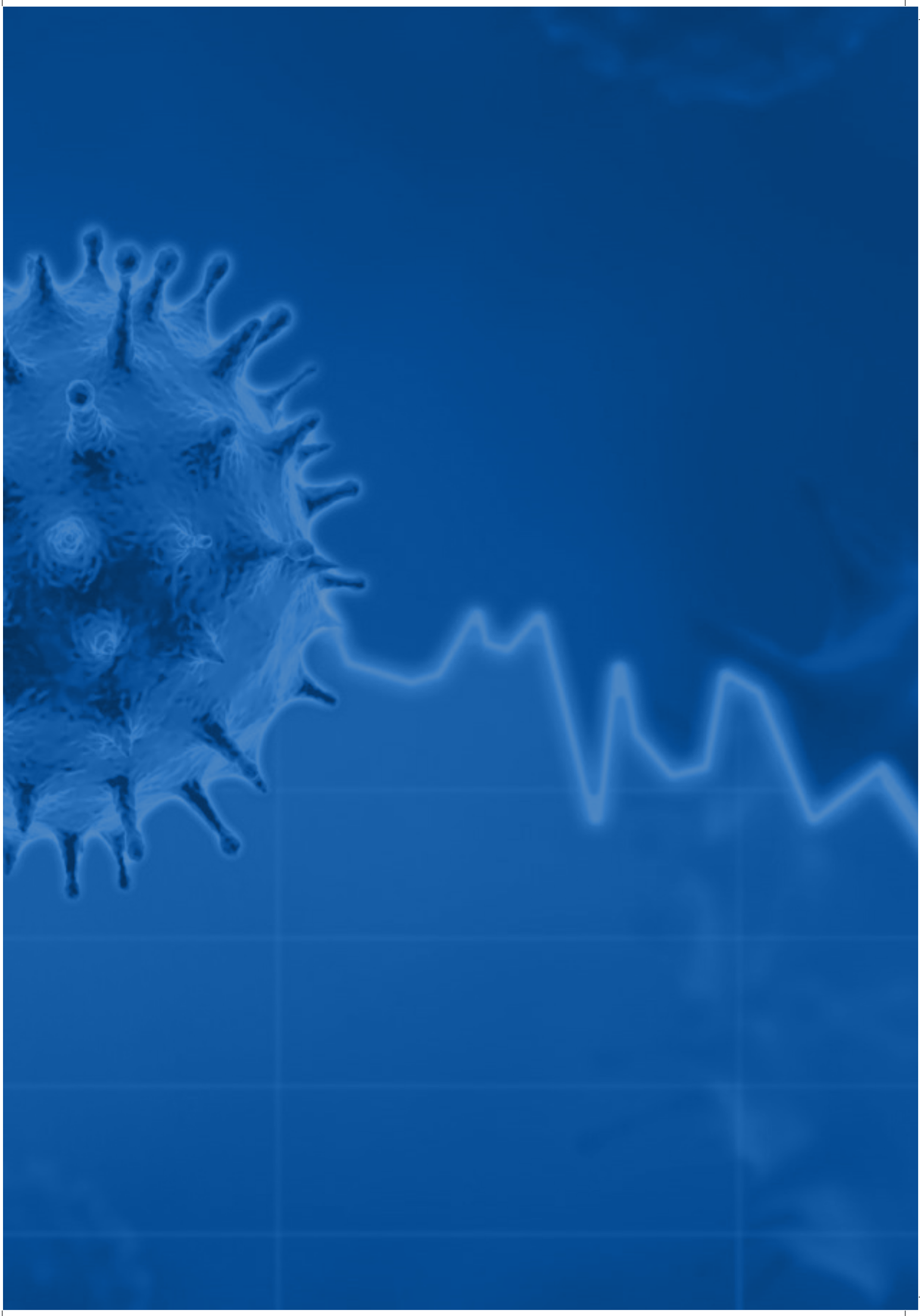

تمهيد

ضربت جائحة "كوفيد 19" عالم العمل ضربة قوية خل فّت تداعيات وخيمة على مستوى مواطن الشغل والمؤسسات, تجلت آثارها في تفاقم البطالة وتزايد عدد العاطلين إلى مستويات غير مسبوقة البتة منذ أزمة 1929, كما ارتفعت نسبة الهشاشة والفقر في أنحاء العالم بشكل واضح, وخاصة في صفوف النساء.

فبادرت "الغرفة الوطنية للنساء صاحبات المؤسسات", باعتبارها نقابة تجمع النساء صاحبات العمل, وهدفها إعداد وتفعيل سياسة وطنية من أجل ريادة أعمال نسائية ذات قيمة مضافة عالية تتيح وضع منظومة اقتصادية ملائمة لتركيز ريادة الأعمال النسائية, وإنشاء وتشجيع مؤسسات تقودها نساء,بادرت إلى أن تكون في الصفوف الأولى في العمل وفي التفكير من أجل دعم واستكمال المبادرات التي اقترحتها الحكومة التونسية.

هذا هو السياق, الذي قامت فيه "الغرفة الوطنية للنساء صاحبات المؤسسات" بتحيين بيانها الأول الخاص بتحرير الطاقة النسائية, الذي عكس العقبات الكبرى التي تحول دون تنمية ريادة الأعمال النسائية, كما تضمّن التوصيات التي طُلب من السلطات أن تعمل على إنجازها.

ويرتكز هذا التحيين على الدراسة التي تمّ إنجازها بالتعاون مع منظمة العمل الدولية, والمتمثلة في الاستبيان الذي أجرِي في صفوف النساء صاحبات المؤسسات بشأن التحديات الواجب رفعها عقب أزمة "كورونا",والهادفة إلى توفير بعض المؤشرات حول وضعية المؤسسات التي تديرها نساء على ضوء تداعيات جائحة "كوفيد 19".

وتسعى "الغرفة الوطنية للنساء صاحبات المؤسسات" من خلال هذا البيان, إلى دعم عملها بغاية إعداد وتفعيل سياسة وطنية للنهوض بريادة الأعمال النسائية ذات القيمة المضافة العالية, وذلك بهدف رفع مجموع التحديات التي أثقلت جائحة "كوفيد 19" بوطأتها أنشطة النساء صاحبات المؤسسات.

فلنكن جميعا متضامنات من أجل تونس مبتكرة متجدّدة.

ليلى بلخيرية جابر
رئيسة الغرفة الوطنية للنساء صاحبات المؤسسات

مـقـــدمة

يقتضي جعل المؤسسات التي تديرها النساء رافعا فعالا من أجل بلوغ المساواة في مجال النوع الاجتماعي، أن ننخرط في مسار شامل، ويعني ذلك الأخذ بعين الاعتبار تربية وتكوين الفتيات والنساء، ولكن أيضا نفاذهن إلى الخدمات الصحية، والخدمات المالية، ولكن جائحة "كوفيد 19" احدثت تقطّعات في أعمال المؤسسات وخاصة منها تلك التي تديرها النساء.

وإزاء هذه الظروف غير المسبوقة والمفروضة علينا، قامت "الغرفة الوطنية للنساء صاحبات المؤسسات"، بالشراكة مع منظمة العمل الدولية، بتحيين بيان 2019، الذي يأخذ في الاعتبار التوصيات المنبثقة عن الاستبيان الذي أجرِي في صفوف النساء صاحبات المؤسسات بشأن التحديات الواجب رفعها عقب أزمة "كوفيد 19"، ونشير إلى أن بعض الالتزامات المنصوص عليها في البيان الأول قد تمّ تفعيلها بعدُ، منها الشراكة مع "تمويلي"، وتشخيص وهندسة دور "اكاديمية النساء صاحبات المؤسسات"، وإعداد برنامج دورات تكوين نقابي خصوصي لفائدة رئيسات الغرف الجهوية التابعة للغرفة الوطنية للنساء صاحبات المؤسسات، وإنجاز دورات تكوينية لدعم القدرات في المجال الرقمي، وتمكينهن من أدوات النفاذ إلى منصة "تونابس"، وإنجاز موقع واب خاص بالغرفة الوطنية للنساء صاحبات المؤسسات، ومنصة لتشبيك المنخرطات على المستوى الوطني، وأخرى على المستوى الإقليمي (الشرق الأوسط وشمال إفريقيا) وخصوصا إمضاء اتفاقية شراكة بين "الشركة التونسية للضمان" ("سوتوقار") ووزارة المالية، حتى تستفيد الأجهزة المالية من ضمان يتيح لها تخصيص حصة في مستوى خطوط القرض لفائدة النساء رائدات الأعمال.

وفي إطار حلمنا وأملنا في أن نرى تونس حديثة وجديدة، نشرنا – من جهتنا - توصيات والتزامات في هذا البيان في نسخته المحيّنة في سياق جائحة "كوفيد 19".

90%
من النساء رئيسات المؤسسات
المستجوبات تأثرن سلبا بالجائحة

77%
من النساء رئيسات المؤسسات فقدن
قسطا من مدخولهن

42,3%
من النساء رئيسات المؤسسات هنّ في
حاجة إلى تكوين في المجال الرقمي

47%
من النساء رئيسات المؤسسات
مهتمات بتقاسم التجارب

1/3
المؤسسات التي تمّ فيها استطلاع
الرأي تنوي صاحباتها غلق المؤسسة
إذا استمرت الجائحة وتجاوز ذلك ثلاثة
أشهر أخرى

مؤشرات أساسية حول التربية والبطالة

أكثر من نصف الحاصلين على شهادات عليا،
فتيات ونساء (%، بالآلاف)

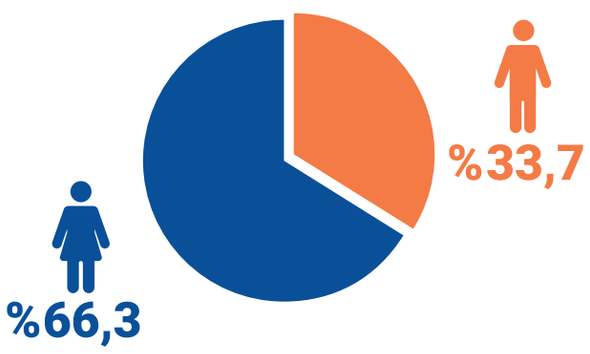

ولكنهن لا ينتفعن إلا بنسبة 17%
من مواطن الشغل المحدثة

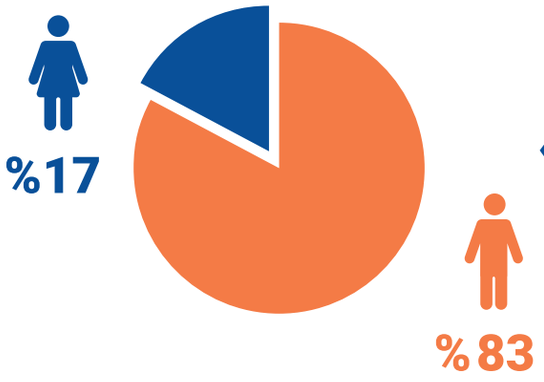

تمثل نسبة بطالة النساء الحاصلات على شهادات
عليا مرة ونصف النسبة الوطنية %

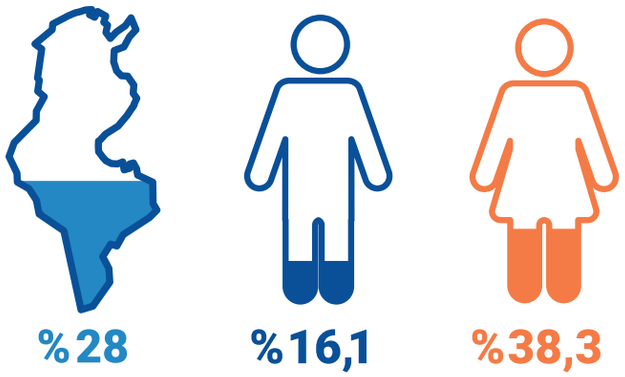

نسبة مشاركة النساء ضعيفة جدا مقارنة
بنسبة الرجال %

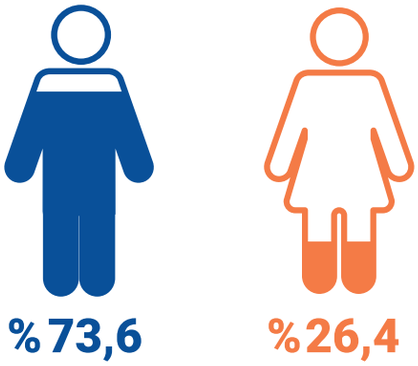

مؤشرات أساسية حول التشغيل وقطاعات النشاط

10.9% من رؤساء المؤسسات في تونس نساء رائدات أعمال سنة 2019

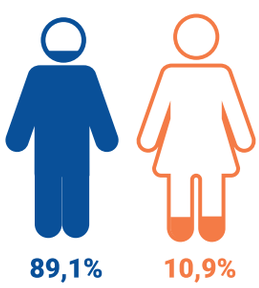

مؤشر ماستر كارد المتعلق بالنساء صاحبات الأعمال 2019

82.8% من مجموع النساء اللاتي يشتغلن، أجيرات، و7.1% رئيسات مؤسسات

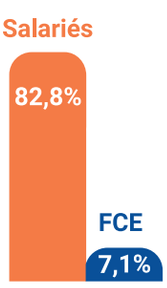

البنك الدولي 2020

67% من الحاصلين على شهادات من التعليم العالي، نساء

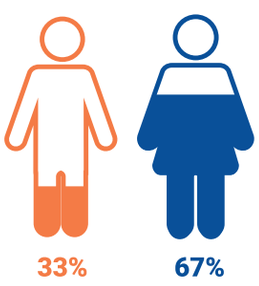

وزارة التعليم العالي 2017

38.9% من العاملين في القطاع القضائي نساء، و44% من العاملين في القطاع الصناعي، نساء

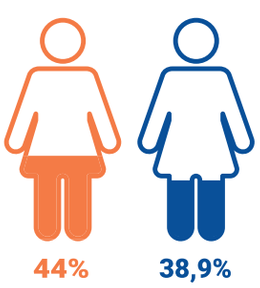

وزارة 2017

خصائص مؤسسات الأشخاص الطبيعيين التي على ملك النساء

23% من مؤسسات هي الأشخاص الطبيعيين

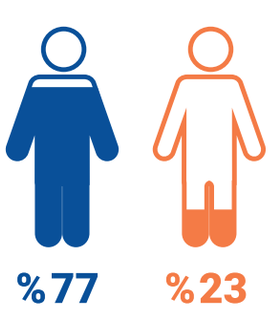

حوالي 7% من المؤسسات تشغل أكثر من عامل

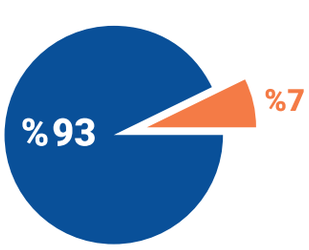

حوالي 92% تنتمي لقطاع الخدمات

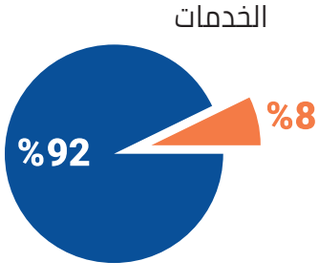

حوالي 79% مرتكزة في المناطق الساحلية

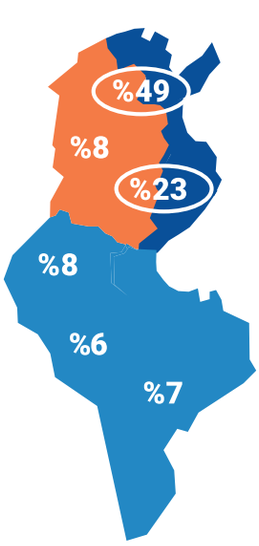

RNE 2013

الحـواجـــز

1. غياب سياسة وطنية في مجال ريادة الأعمال النسائية, مستدامة وخالقة للثروة الاقتصادية والاجتماعية

2. ثقافة لاتقوم على المساواة, وتمييز فعلي

3. النفاذ إلى التمويل بالنسبة إلى النساء رئيسات المؤسسات, أمر صعب في سياق الجائحة

4. صعوبة النفاذ إلى المعلومة وإلى الصفقات العمومية وسوق الأعمال الإلكترونية

5. غياب جانب النوع الاجتماعي في أجهزة الدعم وهياكل المرافقة والمساعدة

6. القيادة النسائية في مجال ريادة الأعمال وفي مجال السياسة: النفاذ إلى مراكز القرار محدود جدا, ونسبة تمثيلية منخفضة

التوصيـــات

- نحو استعجال تنمية إستراتيجية وطنية بشأن ريادة الأعمال النسائية ما بعد جائحة كوفيد 19
- توفير إطار مؤسساتي جذّاب ييسّر ريادة الأعمال النسائية تبعا للأزمة الصحية
- توفير وتيسير التمويل للنساء، ومساعدتهن على النفاذ لأسواق جديدة، وتمكينهن من تسهيلات للانتداب في فترة جائحة كوفيد 19
- إعادة توجيه المعلومات حول السوق، واقتراح تخصيص حصة من الصفقات العمومية، وتنشيط المؤسسات الناشئة وذلك لصالح النساء رائدات الأعمال
- جعل خدمات الدعم والمساندة أكثر حساسّة للنوع الاجتماعي، وتقديم دورات تكوينية في مجال إدارة الأزمات، والإنصات النشيط للنساء رائدات الأعمال
- تحويل التهديد المتأتي من جائحة كوفيد 19 إلى فرصة ينبغي للغرفة الوطنية للنساء صاحبات المؤسسات أن تستغلها، وذلك في إطلاق حملة وطنية من أجل الرفع في مستوى التمثيلية النسائية

الحاجز 1

غياب سياسة وطنية في مجال ريادة الأعمال النسائية، تكون مستدامة وخالقة للثروة الاقتصادية والاجتماعية

- يمسك الحاكمون بالسلطة وتتعاقب الحكومات، دون الأخذ بعين الاعتبار الفائدة التي تحصل من اعتماد سياسة وطنية تخدم مصلحة ريادة الأعمال النسائية؛
- غياب قوانين أفقيّة لتجسيد النوع الاجتماعي في المستوى الإستراتيجي بالنسبة إلى جميع الوزارات؛
- غياب الهياكل الخاصة بالنوع الاجتماعي في مختلف الوزارات؛
- غياب الدراسات الشاملة التي تعتني بالإحصائيات، وعدد النساء رئيسات المؤسسات، وملامح رائدات الأعمال، وقطاعات النشاط والأشكال القانونية؛
- رغم ما يتوفر في مجل س نواب الشعب من تمثيلية نسائية مهمّة، فلديه صعوبات في فرض أفكار بشأن الإضافات التي تقدمها ريادة الأعمال النسائية.

التوصية 1

نحو استعجال وضع إستراتيجية وطنية بشأن ريادة أعمال نسائية، في فترة ما بعد جائحة كوفيد 19

- إدماج الرؤية الوطنية لريادة الأعمال النسائية ضمن البرنامج القادم للحكومة 2020 – 2024؛
- مراجعة التراتيب والقوانين؛
- غياب بيانات مفصّلة بشأن النساء رئيسات المؤسسات؛
- إنجاز دراسة مقارنة حول مساهمة النساء رئيسات المؤسسات في النموّ الاقتصادي بتونس، والنهوض بها في مستوى السلطات العمومية؛
- إدماج مكوّن "ريادة الأعمال النسائية" في لجان مجلس نواب الشعب ذات الطابع الاقتصادي والمالي.

التزام الغرفة الوطنية للنساء صاحبات المؤسسات

تلتزم الغرفة الوطنية للنساء صاحبات المؤسسات، في فترة هذه الجائحة العالمية، بأن تضطلع بدورها الأساسي في المناصرة السياسية، وفي الحوار العمومي والخاص من أجل إدماج الإستراتيجية الوطنية لريادة الأعمال النسائية ضمن الرؤية الإستراتيجية للحكومة الحالية 2020 - 2024.

تركيز جهاز دائم لمتابعة ريادة الأعمال النسائية يكون في شكل مرصد يشمل شركاء عموميين وخواصا ودوليين.

الحاجز 2

ثقافة لاتقوم على المساواة, وتمييز فعلي

- حواجز تحول دو ن دخول وتطور الاثراء عبر ريادة الأعمال؛
- مشاكل تكافؤ الفرص للنفاذ إلى الملكية, وعدم المساواة في الإرث؛
- نسبة ضئيلة من رأس المال تمتلكها النساء رائدات الأعمال؛
- نسبة ضئيلة من مظاهر المساواة في الأجور بالنسبة إلى المشرفين الأول على إدارة المؤسسات.

التوصية 2

توفير إطار مؤسساتي جذّاب ييسّر ريادة الأعمال النسائية تبعا للأزمة الصحية

- إنشاء تغيير هيكلي – من خلال إطار قانوني مجدّد - بالنسبة لطاقات ريادة الأعمال النسائية, وتملّك رأس المال لدى النساء؛
- توعية الجمهور ووسائل الإعلام بأهمية نفاذ النساء إلى الملكية, ثم تركيز تشريعات في نفس الاتجاه؛
- شرح مسألة حقيقة امتلاك رأس المال في تونس, للرأي العام, والنضال من أجل مساواة أفضل في ذلك المجال؛
- التأكد من أن الأجر المسند لنفس موقع القرار في مؤسسة عمومية أو خاصة لا يخضع لتمييز على أساس النوع الاجتماعي, وإن لم يكن الأمر كذلك, فمراقبة تطبيق القانون, والعمل على تركيز فقه قانون منصف.

التزام الغرفة الوطنية للنساء صاحبات المؤسسات

- دعم وتعزيز الإصلاحات الضرورية لدى السلطات العمومية من أجل مكافحة كل شكل من أشكال التمييز؛
- المساهمة بشكل استشرافي وبنّاء في جميع الإصلاحات التي تتصل بريادة الأعمال النسائية في تونس؛
- السهر على تبسيط ورقمنة الإجراءات الرقمية المطابقة للمعايير والمبسّطة (الانخراط في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي, الجباية والترقيم الجبائي) وذلك تيسيرا لمرور النساء من القطاع غير المنظم إلى القطاع المنظم؛
- توعية النساء بحقوقهن الاقتصادية ومسالك المطالبة الموضوعة على ذمتهنّ؛
- حقوق الملكية: تطبيق تلك الحقوق تطبيقا سليما وذلك في علاقة بالمشاركة الاقتصادية والاجتماعية, وخاصة في حال عمل المرأة مع قرينها؛

الحاجز 3

النفاذ إلى التمويل بالنسبة إلى النساء رئيسات المؤسسات، أمر صعب في سياق الجائحة

- تعرّف النساء صاحبات المؤسسات التمويل بأنه الإشكاليّة الكبرى التي تعترضهن عند إنشاء مؤسساتهنّ، وأثناء تنمية نشاطها؛
- باستثناء مؤسسات التمويل الأصغر، يظل نصيب مؤسسات التمويل محدودا من حيث عدد الحرفاء من النساء؛
- عدد قليل جدا من النساء يتمتّعن بآليات المساهمة في رأس المال، وذلك بسبب صغر حجم مشاريعهنّ بوجه خاص؛
- لا وجود لتمييز إيجابي لتعزيز نصيب النساء من التمويلات.

التوصية 3

توفير وتيسير التمويل لفائدة النساء، ومساعدتهن على النفاذ لأسواق جديدة، وتمكينهن من تسهيلات للانتداب

- توعية المؤسسات المالية، وخاصة الأعوان العاملين في المكتب الأمامي، بحاجيات النساء رئيسات المؤسسات وبوجوب إيجاد حلول مناسبة لرفع التحديات والصعوبات الناجمة عن مخلفات جائحة كوفيد 19؛
- تركيز فوري من قِبل المؤسسات المالية لآليّة اقتراض سريع ودون شروط، مع سنتيْ (2) إمهال، وذلك بالنسبة إلى قطاع الصناعات التقليدية، والقطاعات التي تأثرت بدرجة كبيرة بمخلفات جائحة كوفيد 19؛
- تطوير وتنمية منصة تمويل جماعي مخصصة للمشاريع التي تنجزها النساء صاحبات المؤسسات، تحت إشراف الغرفة الوطنية لصاحبات المؤسسات؛
- تبعا للأزمة الصحية، وبصفة استعجالية، السهر على بعث وتكوين صندوق تضامن خاص بالنساء رئيسات المؤسسات المتضررات من جائحة كوفيد 19 أو بكل امرأة تريد إطلاق مشروع (البحث في هذا الصدد عن شركاء، مثل صندوق الودائع والأمانات)؛
- مواصلة مسار إنشاء صندوق استثمار)مثل: شركة استثمار ذات رأس مال مخاطر/ سيكار، بالنسبة إلى مشاريع ريادة الأعمال النسائية.

التزام الغرفة الوطنية للنساء صاحبات المؤسسات

- تنظيم أيام توعوية للنساء حول النفاذ إلى القروض، والانتقال إلى الجهات من أجل تكوين النساء لمساعدتهن على إعداد مقترحات قابلة للتمويل، وعلى حسن التفاوض مع المؤسسات المالية؛
- مزيد توعية المؤسسات المالية من أجل إدماج مكوّن النوع الاجتماعي ضمن خبرة الأعوان المكلفين بالحرفاء، وتواصلهم مع الحرفاء؛
- ممارسة ضغط على المؤسسات من صنف "الشركة التونسية للضمان"، حتى تأخذ في الاعتبار حاجيات النساء رئيسات المؤسسات؛
- تركيز شراكات مع مؤسسات مالية من أجل التخفيف والتسريع في إجراءات التمويل لفائدة النساء رئيسات المؤسسات.

الحاجز 4

صعوبة النفاذ إلى المعلومة وإلى الصفقات العمومية وسوق الأعمال الإلكترونية

- المعلومة في تونس محدود ة جدا وباهظة الثمن، وتستفيد منه الهياكل الكبرى، أي الرجال؛
- غياب حصص تخصّص للنساء في الصفقات العمومية التي يسيطر عليها الرجال؛
- القانون الخاص بالمؤسسات الناشئة ذو طابع ذكوري؛
- غياب تمشي منهجي من أجل إدماج سلاسل القيمة.

التوصية 4

إعادة توجيه المعلومات حول السوق، واقتراح تخصيص حصة من الصفقات العمومية، وتنشيط المؤسسات الناشئة، وذلك لصالح النساء رائدات الأعمال

- العمل على تقاسم المعلومات الاقتصادية عبر هياكل نسائية جديدة مثل الغرفة الوطنية للنساء صاحبات المؤسسات؛
- التركيز الفوري للحصص بهدف فتح الصفقات العمومية للمؤسسات المتناهية الصغر التي تديرها نساء؛
- تعزيز المؤسسات الناشئة النسائية من أجل تأمين قدرتها على الصمود امام جائحة كوفيد 19.

التزام الغرفة الوطنية للنساء صاحبات المؤسسات

- دعم وتعزيز الإصلاحات الضرورية لدى السلطات العمومية من أجل مكافحة كل شكل من أشكال التمييز؛
- المساهمة بشكل استشرافي وبنّاء في جميع الإصلاحات التي تتصل بريادةالأعمال النسائية في تون؛
- السهر على تبسيط ورقمنة الإجراءات الرقمية المطابقة للمعايير والمبسّطة (الانخراط في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، الجباية والترقيم الجبائي) وذلك تيسيرا لمرور النساء من القطاع غير المنظم إلى القطاع المنظم؛
- توعية النساء بحقوقهن الاقتصادية ومسالك المطالبة الموضوعة على ذمتهنّ؛
- حقوق الملكية: تطبيق تلك الحقوق تطبيقا سليما وذلك في علاقة بالمشاركة الاقتصادية والاجتماعية، وخاصة في حال عمل المرأة مع قرينها.

الحاجز 5

غياب جانب النوع الاجتماعي في أجهزة الدعم وهياكل المرافقة

- ليست الهياكل العمومية للدعم منظمة تنظيما أفقيا بحيث تشمل النوع الاجتماعي، ولا تستهدف خدماتها الاحتياجات الخصوصية للنساء (في مستوى اتخاذ المبادرة، والثقة في الذات، والتنمية الشخصية...)؛
- لا توجد خدمات مساندة خاصة بالنساء، منظّمة بشكل منتظم، وتشمل عددا مهمّا من النساء، وتكون معمّمة على كامل التراب الوطني؛
- نقص في الثقة بالذات وفي تجربة ريادة الأعمال؛
- انعدام فضاءات العمل المشترك بين النساء التي تساعد على كسر عزلة النساء رائدات الأعمال، وخاصة في فترة ما بعد الأزمة الصحية.

التوصية 5

جعل مصالح خدمات الدعم حسّاسة أكثر للنوع الاجتماعي، وتأمين دورات تكوينية في مجال إدارة الأزمات، والإنصات النشيط للنساء رائدات الأعمال

- توعية المؤسسات بوجوب تكوين أعوانها في المكاتب الأمامية، بشأن:
  - خصوصيات مقاربة النوع الاجتماعي
  - تقنيات الاتصال والاستقبال في وضعية الأزمة (الضغط والجزع)
  - القوانين والتراتيب المعمول بها (القديمة والحالية)
- تركيز برنامج تكوين وتدريب للنساء صاحبات المؤسسات يهدف تطوير كفاءاتهن في مجال ريادة الأعمال من حيث التواصل الدولي، والرقمنة ومن حيث خفة الحركة وردّ الفعل إزاء الأزمة الصحية؛
- تنمية منظومة تساعد على الملاءمة بين الحياة المهنية والحياة الاسرية والحياة الخاصة (حضانة الأطفال، دعم القرين...) في كافة جهات البلاد التونسية؛
- المساعدة على تضافر جهود الشراكة بين مختلف أطراف المنظومة في مجال ريادة الأعمال النسائية(التربية الأساسية، التعليم العالي، مراكز الأعمال، الغرف التجارية)، وكل ما له صلة بتنمية الأعمال.

التزام الغرفة الوطنية للنساء صاحبات المؤسسات

- تنمية وتطوير التوجيه بين النساء رائدات الأعمال (المبتدئات وصاحبات الخبرة)، تحفيز الأجهزة الحكومية على التأكّد من الانسجام بين السياسات الخاصة بريادة الأعمال النسائية؛
- تحفيز هياكل الدعم على اتخاذ مقاربة ترتكز على النوع الاجتماعي في خدماتها المقدّمة للنساء رائدات الأعمال؛
- تبعا لانتشار الجائحة، تركيز منظومات تعلّم إلكتروني، تتيح للنساء صاحبات المؤسسات أن يتلقّيْن تكوينا بطريقة مرنة؛
- تيسير أنشطة وخدمات قرب، مثل هيئات التمويل، ومحاضن الأطفال والمدارس؛
- تنمية شراكات بين القطاعين العام والخاص، مركّزة على ريادة الأعمال، ومناصرة فكرة جعل الجامعات أكثر اندراجا في ريادة الأعمال.

الحاجز 6

القيادة النسائية في مجال ريادة الأعمال وفي مجال السياسة: نفاذ إلى مراكز القرار محدود جدا, ونسبة تمثيلية منخفضة

- السلطة الاقتصادية في غالبيتها بين أيدي الرجال, ونساء قليلات العدد جدا رئيسات مجالس إدارة؛
- البورصة ذكورية في غالبيتها؛
- الرؤساء المديرون العامون للمؤسسات المالية والمنشآت العمومية وغيرها, هم في غالبيتهم من الرجال, أمّا النساء فلا يتجاوزن سقف الجليد أبدا؛
- النفاذ إلى مراكز القرار محدود جدا, ونسبة تمثيلية النساء منخفضة في الهياكل النقابية لأصحاب الأعمال وكذلك في الغرف المختلطة.

التوصية 6

تحويل التهديد المتأتي من جائحة كوفيد 19 إلى فرصة ينبغي للغرفة الوطنية للنساء صاحبات المؤسسات أن تستغلها, وذلك بإطلاق حملة وطنية من أجل الرفع في مستوى التمثيلية النسائية في الهياكل النقابية لأصحاب الأعمال وغيرها

- جعل الغرفة الوطنية للنساء صاحبات المؤسسات العمود الفقري للتمثيلية النسائية في جميع الهيئات الوطنية؛
- دعم وتعزيز الممثلات الحاليات صلب الحكومة, ومجلس نواب الشعب, والمؤسسات المالية وغيرها من المؤسسات الاقتصادية حتى يكنّ حاملات للراية الوطنية؛
- إطلاق دراسة مقارنة, وحملة وطنية من أجل تمثيلية نسائية متزايدة؛
- تعزيز صورة المرأة رائدة الأعمال من خلال قصص النجاح, وذلك عبر برامج تلفزيونية, وبرامج إذاعية, ووسائل الاتصال الاجتماعي.

التزام الغرفة الوطنية للنساء صاحبات المؤسسات

- بعث مسابقة تهدف إلى إسناد جوائز جهوية (الشمال الشرقي، الشمال الغربي، الوسط الشرقي، الوسط الغربي، الجنوب الغربي) وذلك لإضفاء مزيد القيمة على أفضل النساء رائدات الأعمال, اللاتي توصّلن إلى رفع تحدّيات جائحة كوفيد 19, من حيث الابتكار والتجديد, والنموّ والتصدير نحو أسواق جديدة الخ...؛
- القيام بأعمال لفائدة التناصف نساء / رجال, وخاصة في أجهزة القرار في المؤسسات, وفي المنظمات المهنية ومنظمات أصحاب الأعمال, وذلك في إطار تطبيق مبادئ الدستور؛
- توعية الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية حتى يحّ فّز هياكله على استخدام الأدوات الرقمية في الندوات عن بع د, بما يتيح للنساء حضورا أكثر في الاجتماعات النقابية؛
- مزيد تعزيز قيمة قصص النجاح للنساء رئيسات المؤسسات من خلال وسائل الإعلام وفي الشبكات, وعلى صفحة "الفايسبوك" الخاصة بالغرفة الوطنية للنساء صاحبات المؤسسات, وعلى موقعها بالواب, وذلك بأن يتم مرة في الشهر أو في الأسبوع تقديم قصة نجاح؛
- اغتنام فرصة أنّ تونس جزء من القارة الإفريقية التي تحتل المكان الأول في تقرير ريادة الأعمال النسائية الذي أعدّه مكتب دولي خاص في شهر نوفمبر 2019, بأرفع نسبة نشاط في ريادة الأعمال, في العالم؛

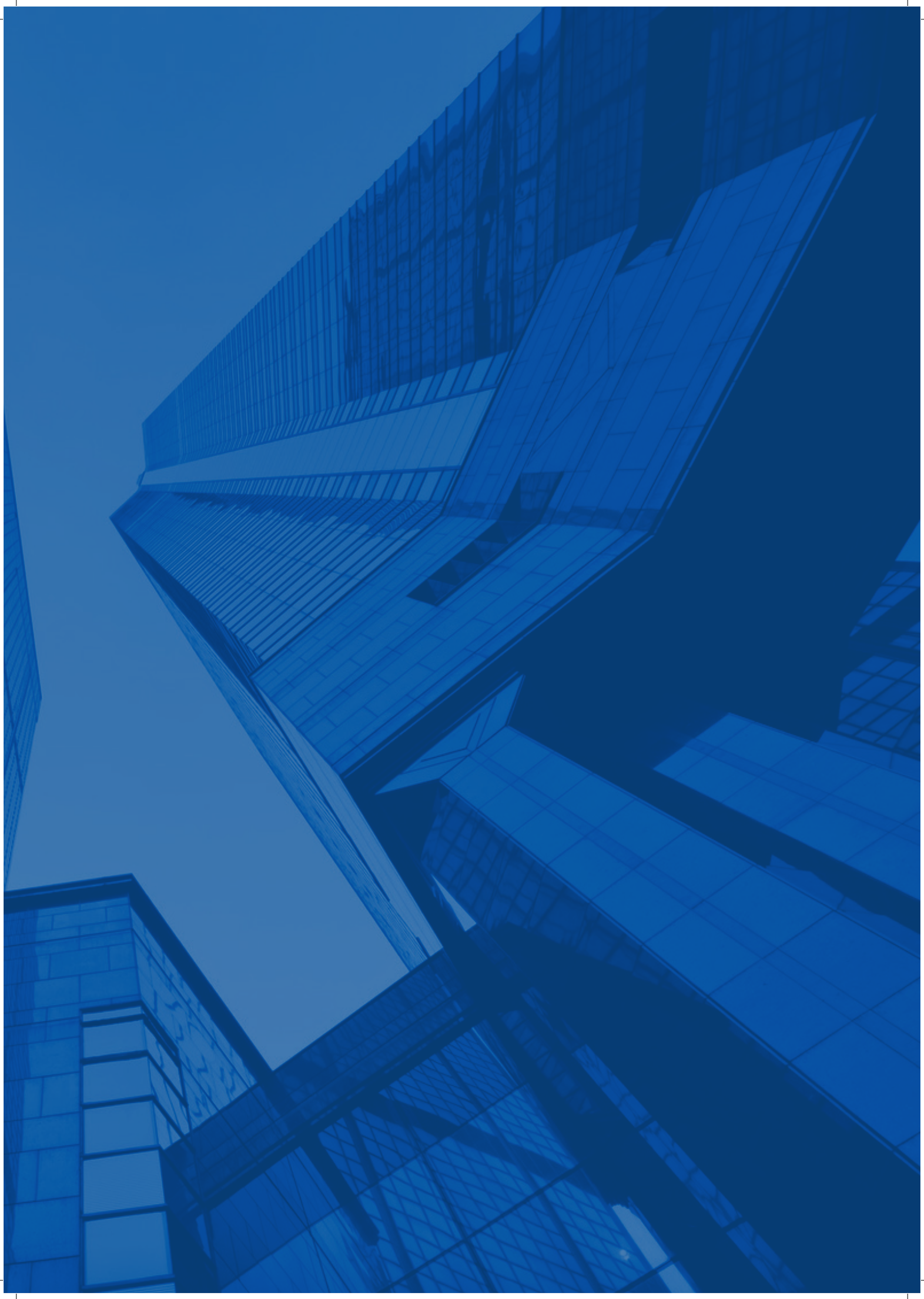

CNFCE

الغرفة الوطنية للنساء
صاحبات المؤسسات

+216 71 809 881 / +216 71 142 000
contact@cnfce.org

www.cnfce.org